الأمم المتحدة



Distr.: General
3 August 2007
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٧٢٨ التي عقدها مجلس الأمن في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ في إطار نظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبياناته السابقة بشأن لبنان. ويرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/392). ويؤكد من جديد دعمه القوي لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي في نطاق حدوده المعترف بها دوليا وفي ظل السلطة الوحيدة والخالصة لحكومته. ويشجع المجلس الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإجراء الحوار السياسي. ويكرر المجلس دعمه التام لحكومة لبنان الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا، ويدعو إلى احترام المؤسسات الديمقراطية للبلد احتراما تاما، طبقا لدستوره، ويدين أي عمل يهدف إلى زعزعة استقرار لبنان. ويكرر المجلس أيضا تأكيد دعمه الكامل للجهود التي يبذلها الجيش اللبناني من أجل كفالة الأمن والاستقرار في سائر أنحاء لبنان، ويؤكد من جديد أنه لا ينبغي أن يكون هناك سلاح أو سلطة في لبنان غير سلاح وسلطة الدولة اللبنانية.

”ويكرر مجلس الأمن تمسكه بالتنفيذ الكامل لجميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويحث جميع الأطراف المعنية على التعاون التام مع مجلس الأمن والأمين العام للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل على النحو المتوخى في القرار. ويحيط علما أيضا برسالة حكومة لبنان التي أكدت فيها من جديد التزامها بدور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وطلبت تجديد ولايتها. ويعيد المجلس تأكيد دعمه الكامل للقوة، ويدين جميع الهجمات الإرهابية التي تشن عليها، ويهيب بجميع الأطراف التقيد بالتزامها باحترام سلامة موظفي الأمم المتحدة. ويؤكد أيضا أنه نتيجة لهذه الهجمات يتعين تعزيز قدرة القوة على إجراء التحقيقات. ويرحب المجلس بالترتيبات الثلاثية الأطراف المشار إليها في التقرير، ويحيط علما

بالالتزامات المقطوعة للتوصل إلى اتفاق بشأن الجزء الشمالي من قرية الغجر، ويشجع الأطراف على التعاون مع القوة لرسم الخط الأزرق بوضوح. ويعرب عن قلقه العميق إزاء ازدياد الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، ويناشد جميع الأطراف المعنية احترام وقف أعمال القتال واحترام الخط الأزرق بكامله.

”ويعرب مجلس الأمن، في هذا السياق، عن قلقه الشديد إزاء استمرار ورود تقارير تفيد انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة على الحدود اللبنانية – السورية. ويعرب عن قلقه إزاء أي ادعاءات تفيد بإعادة تسليح جماعات وميليشيات مسلحة لبنانية وغير لبنانية ويكرر التأكيد على أنه لا ينبغي بيع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد للبنان أو إمداده بها إلا بترخيص من حكومته. وفي هذا الصدد، يعرب عن قلقه إزاء البيان الذي أدلى به مؤخرا حزب الله والذي قال فيه إن الحزب ما زال قادرا عسكريا على إصابة أي بقعة في إسرائيل، ويدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الإدلاء ببيانات والقيام بأنشطة من شأنها أن تهدد وقف الأعمال القتالية. ويحيط المجلس علما بمعلومات تفصيلية أحالتها إليه حكومة لبنان بشأن أنشطة خطرة تقوم بها عناصر وجماعات مسلحة، وبخاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وفتح – الانتفاضة، ويكرر دعوته إلى تفكيك ونزع أسلحة جميع المليشيات والجماعات المسلحة في لبنان. ويشدد على التزام جميع الدول الأعضاء، ولا سيما بلدان المنطقة، باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ من أجل إعمال الحظر المفروض على الأسلحة.

”ويرحب مجلس الأمن بتوصيات الفريق لتقييم الحدود اللبنانية، ويتطلع إلى تنفيذها. ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع حكومة لبنان، بتقييم تنفيذ هذه التوصيات وموافاة المجلس بانتظام بمعلومات مستكملة عن هذه المسألة في تقاريره العادية بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، وبالتنسيق مع حكومة لبنان، استنادا إلى زيارات المتابعة الميدانية. ويرحب المجلس بالمساعدات التي تقدمها الجهات المانحة لمساعدة حكومة لبنان على تأمين حدودها. ويشجع على تقديم المزيد من هذه المساعدات، بطرق من بينها مواصلة توفير المعدات وخبراء أمن الحدود. وإذ يؤكد المجلس أن سوريا ولبنان تتحملان مسؤولية مشتركة عن مراقبة حدودهما، يلاحظ أن الحكومة السورية ذكرت أنها اتخذت تدابير، ويكرر تأكيد دعوته إلى تلك الحكومة لاتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز مراقبة الحدود، ويتطلع إلى المزيد من المقترحات في هذا الصدد على ضوء زيارة الأمين العام إلى سوريا. كما يدعو المجلس إلى تعزيز التعاون عبر الحدود لتأمين الحدود السورية – اللبنانية.

”ويؤكد مجلس الأمن ضرورة إحراز مزيد من التقدم بشأن جميع المبادئ والعناصر اللازمة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل على النحو المحدد في القرار ١٧٠١. ويعرب المجلس عن بالغ قلقه لأن حزب الله لم يُعِد الجنديين الإسرائيليين اللذين اختطفهما، بل لم يقدم دليلا على أهما على قيد الحياة، ويدعو إلى إعادهما فورا وبدون شروط. ويشجع كذلك الجهود الرامية إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل على وجه عاجل.

”ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء وجود ذخائر غير منفجرة في جنوب لبنان ويجدد الإعراب عن تأييده لطلب الأمين العام إلى إسرائيل موافاة الأمم المتحدة ببيانات تفصيلية عن استخدامها للذخائر العنقودية في جنوب لبنان.

”وإذ يضع مجلس الأمن في اعتباره الأحكام ذات الصلة في القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١، بشأن ترسيم الحدود السورية اللبنانية، فإنه يتطلع إلى إحياء لجنة الحدود السورية اللبنانية. ويحيط علما بالتقدم الملموس الذي أحرزه رسام الخرائط تجاه وضع تحديد مؤقت للنطاق الجغرافي لمزارع شبعا، ويرحب باعتزام الأمين العام إجراء مناقشات أخرى مع الأطراف بشأن منطقة مزارع شبعا، بما في ذلك تحديدها الإقليمي، تعزز عملية دبلوماسية تهدف إلى تسوية هذه المسألة المحورية وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ١٧٠١. ويكرر أيضا الإعراب عن تقديره للعملية التي بادر بها الأمين العام لبحث آثار المقترح المؤقت الوارد في خطة النقاط السبع التي قدمتها حكومة لبنان فيما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا. وبالإشارة إلى الفقرة ٦٢ من تقرير الأمين العام، يؤكد المجلس أنه ينبغي أيضا إحراز تقدم بشأن جميع المسائل الأخرى المحددة في الفقرة ١٠ من منطوق القرار ١٧٠١. وفي هذا الصدد، وعملا بالقرار ١٧٠١، يطلب مجلس الأمن أن يواصل الأمين العام، بالاتصال بالجهات الفاعلة والأطراف المعنية، وضع مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاقات الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نزع السلاح.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وضرورة التوصل إليه استنادا إلى جميع قراراته ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣“.
